موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الازمة النووية الايرانية

ر. ابحاث / هيفاء نجيب مهودر
مركز دراسات الخليج العربي– جامعة البصرة

بالرغم من الاختلافات السياسية بين ايران والدول الخليجية ، إلاَ انه يمكن القول ان هناك اتجاهين للتعاطي مع هذه الازمة :

الاتجاه الأول " الذي تمثله المملكة العربية السعودية ويقوم موقفها على انه لابد لايران ان تسير مع دول الشرق الاوسط من اجل ازالة اسلحة الدمار الشامل ، وتشير التقارير ان هناك وساطة تقوم بها السعودية مابين ايران والولايات المتحدة الامريكية من اجل التوصل لتسوية أزمة الملف النووي الايراني .

والاتجاه الثاني : تمثله دولة الامارات العربية المتحدة وقد عبرت بشكل واضح عن القلق من هذه القدرات النووية الايرانية واعتبرت وجود هذه القدرات في منطقة الشرق الاوسط امرا" ضارا" يهدد أمن الخليج واستقراره .

اما على المستوى الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي ازاء الازمة النووية الايرانية فأن هذه الدول تتبنى موقفا" يؤمن بمبدأ وجوب اتفاق اقليمي يشمل دول منطقة الخليج . وربما منطقة الشرق الاوسط عامة ويشمل (اسرائيل) بشكل خاص ، هدفه ترسيخ الاسس القانونية لاعلان المنطقة منزوعة السلاح النووي ، او منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ، وان تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ . وان تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ ومراقبة الدول التي تملك برامج نووية للاغراض السلمية .

وتجدر الاشارة هنا الى ان جميع دول الخليج (دول مجلس التعاون اضافة الى العراق وايران واليمن) هي من الدول الموقعة على اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ، وان الحكومة الايرانية كانت في عام 1974 اول من تبنى مشروع اعلان منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية وذلك في مشروع قدمه الجانب الايراني بدعم من الحكومة المصرية الى الجمعية العامة للامم المتحدة في ذلك العام .

وضمن الاطار العام للشعور لوجود حاجة لتأسيس منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل دون تأخير فأن رد الفعل الراهن لدول الخليج يتركز حول وجود موافقة ضعيفة غير معلنة وغير متفق عليها بشكل مسبق على مبدأ وجوب منع ايران من تطوير قدراتها النووية خارج اطار الاستخدامات السلمية .

وعلى الرغم من الموقف العلني خلال السنوات الماضية بخطر البرنامج النووي الايراني والادعاء الافتراضي بامكانية قيام ايران بامتلاك القدرات النووية العسكرية خلال فترة زمنية قصيرة ، فأن قيادات دول المجلس الست لم تحاول ان تتخذ موقفا" علنا" طبيعة مواقف دولها بشكل انفرادي ، الا ان فكرة وجوب منع ايران من تطوير قدراتها النووية يُعد اقرارا" غير مباشر بحق (اسرائيل) في احتكار السلاح النووي في المنطقة ، وهو حتما" يُعد عاملا" سلبيا" في مواقف دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام . والمصالح الذاتية وحتى الجماعية تتطلب الفصل بين الامرين ، حيث ان امتلاك ايران للقدرات النووية يُعد تطورا" جديدا" ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الاقليمي لمنطقة الخليج العربي . وعلى طبيعة العلاقات الايرانية – الخليجية والعلاقات العربية – الايرانية بشكل واسع .

فدول الخليج والعالم العربي تشعر بالخطر من عامل امتلاك (اسرائيل) للقدرات النووية وعجزها في تغيير هذا الواقع الراهن غير ان الشعور العام الذي يعتري هذه الدول هو رفضها لظهور دولة نووية اخرى في المنطقة تضاعف من الاخطار ومن احتمال حدوث حرب غير تقليدية تؤدي الى تدمير المنطقة وتعميق حالة عدم الاستقرار الاقليمي في عموم منطقة الشرق الاوسط . وفي الحسابات الخليجية او العربية بشكل عام لايعد امتلاك ايران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن امام القدرات النووية (الاسرائيلية) . فالمصالح العليا لايران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب ايجاد وسيلة للحد من احتكار (اسرائيل) للقدرات النووية العسكرية في المنطقة ككل . هذه المصالح تتعارض وتتقاطع بشكل جذري في مواقع عديدة اخرى ، مما يجعل قبول مبدأ دخول ايران النادي النووي في الحسابات الاستراتيجية الخليجية والعربية ، وعاملاً سلبيَا" اكثر من كونه عاملا" ايجابيا" وتطورا" حاسما" ستكون له تأثيرات في الامن والاستقرار على المستوى الاقليمي لايمكن التكهن بنتائجها الآنية او على المدى البعيد .